

أثر الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر على ترقية الصادرات خارج المحروقات - دراسة قياسية
(1990-2022)

The impact of domestic investment and foreign direct investment on promoting non-fuel exports - A standard study (1990-2022)

عبدالقادر الميهوب^{1*}، صالح أويابة²

Abdelkader Elmihoub¹, salah ouyaba²

¹ مخبر التطبيقات الكمية والنوعية للارتقاء الاقتصادي و الاجتماعي والبيئي بالمؤسسات الجزائرية؛ جامعة غرداية

(الجزائر)؛ abdelkader.elmihoub@univ-ghardaia.dz

² مخبر الدراسات التطبيقية في العلوم المالية والمحاسبة؛ جامعة غرداية (الجزائر)؛

ouyaba.salah@univ-ghardaia.dz

تاريخ النشر: 2024-09-30

تاريخ القبول: 2024-09-27

تاريخ الاستلام: 2024-04-19

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد أثر الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر على ترقية الصادرات خارج المحروقات، من خلال الاعتماد على بيانات رسمية من البنك الدولي وبنك الجزائر ومعالجتها باستخدام أحد أدوات التحليل الإحصائي نموذج الانحدار الخطي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) وباستخدام برنامج (EViews12)

وتوصلت الدراسة القياسية إلى وجود علاقة طردية في الأجل الطويل بين الاستثمار المحلي والصادرات غير النفطية. بينما الاستثمار الأجنبي المباشر ليس له دلالة إحصائية ولا يمكن الاعتماد عليه في التحليل الاقتصادي كمتغير مفسر للصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر في الأجل الطويل.

كلمات مفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، نموذج ARDL، الاستثمار المحلي، الصادرات خارج المحروقات.

تصنيفات JEL: F23, C22, F14, B22.

Abstract:

This research aims to assess the influence of both domestic and foreign direct investment on the promotion of non-oil exports. It relies on official data sourced from the World Bank and the Bank of Algeria, analyzed through the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) model using EViews12 software.

The empirical findings suggest a sustained causal connection between domestic investment and non-oil exports over the long term. However, foreign direct investment shows a lack of statistical significance, indicating it cannot reliably serve as an explanatory variable for analyzing non-oil exports in Algeria over the long run.

Keywords: Foreign direct investment, :ARDL model, :Domestic investment, :Non-oil exports promotion.

Jel Classification Codes: F23, C22, F14, B22.

1. مقدمة:

في ظل التحولات الاقتصادية العالمية والتطورات المستمرة في السوق العالمي، يعتبر تعزيز التصدير خارج قطاع المحروقات من أبرز التحديات التي تواجه الاقتصاد الجزائري في الوقت الحالي لتنويع الاقتصاد وتعزيز التوازن التجاري. إذ يعتمد نجاح الجزائر في تحقيق هذا الهدف بشكل كبير على قدرتها على استغلال الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر بشكل فعال ومتوازن. إذ يتطلب ذلك جهوداً متكاملة ومتناسقة. فالاستثمار المحلي يمثل الركيزة الأساسية للنمو الاقتصادي وتعزيز البنية التحتية الصناعية والخدمية، بينما يأتي الاستثمار الأجنبي المباشر كوسيلة لجلب التكنولوجيا والخبرات الإدارية والمالية اللازمة لتحسين الإنتاجية والجودة، فقامت الجزائر بسلسلة من الإصلاحات من بينها: قانون النقد والقرض 90-10 والذي يهدف إلى تشجيع الاستثمار عن طريق إزالة العوائق والقيود أمامه، ثم قام المشرع الجزائري بتشريع مرسوم سنة 1993 يتعلق بترقية الاستثمار، ثم صدر الأمر 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار والذي أظهرت الحكومة من خلاله جدية كبيرة في استقطاب وجذب رؤوس الأموال الأجنبية، ومع تطور الأوضاع تم إلغاؤه واستبداله بالقانون رقم 16-09 المتعلق بترقية الاستثمار والذي أدخل العديد من التعديلات الجوهرية على الأحكام المنظمة للاستثمار بشكل عام والاستثمار الأجنبي بشكل خاص، ثم صدر القانون 22-18 المتعلق بالاستثمار والذي أضاف مجموعة من المبادئ والضمانات القانونية والقضائية لجذب الاستثمارات الأجنبية، وسيضمن البحث استعراضاً للأدبيات المتعلقة بالموضوع، والتركيز على الدراسات السابقة التي استكشفت علاقة الاستثمار بالصادرات وتوضيح العلاقة المفترضة بين الاستثمار وتعزيز الصادرات خارج المحروقات.

1.1. الإشكالية: ومن خلال ما سبق يمكن طرح الإشكال في ما يلي:

➤ ما مدى تأثير الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر على ترقية الصادرات خارج المحروقات؟

2.1. فرضيات الدراسة : ولإجابة عن الإشكالية المطروحة نفترض ما يلي:

- توجد علاقة طردية بين الاستثمار المحلي والصادرات خارج المحروقات؛
- توجد علاقة عكسية بين الصادرات غير النفطية والاستثمار الأجنبي المباشر، بينما يفترض وجود علاقة طردية ذات دلالة احصائية بين صادرات المحروقات و الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة خلال الفترة 1990-2022؛
- يفترض أن معظم الاستثمارات الأجنبية الوافدة توجه نحو قطاع المحروقات.

3.1. أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى تحليل أثر الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي على ترقية

الصادرات خارج قطاع المحروقات، باستخدام منهجية الإنحدار الخطي للفجوات الزمنية الموزعة ومحاولة تقدير العلاقة بين هذه المتغيرات على المدى القصير والطويل.

4.1. منهجية الدراسة: سنقوم باستخدام المنهج الوصفي من خلال التطرق إلى مفاهيم الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر وتطورهما خلال الفترة 1990-2022 ، كما استخدمنا المنهج

الكمي القياسي بالاعتماد على نموذج الانحدار الخطي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) بغرض دراسة تأثير تغيرات وتطورات المتغيرات باستخدام برنامج (Eviews.12)

5.1. الدراسات السابقة: سنعرض بعض الدراسات التي تدرس العلاقة بين متغيرات الدراسة كما يلي:
❖ **الدراسة 01:** والتي تهدف إلى معرفة تجربة مصر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتأثيره على الصادرات خلال الفترة (1960 - 2021)، قام الباحث باستخدام المنهج الوصفي من خلال التطرق للمفاهيم الأساسية للاستثمار الأجنبي المباشر وتحليل واقع الاستثمار في مصر، أما في الجانب التطبيقي من الدراسة تم تصميم نموذج قياسي باستخدام منهجية ARDL، وتوصلت نتائج الدراسة القياسية إلى وجود علاقة إيجابية بين المتغيرات المستقلة المفسرة والمتمثلة في (الاستثمار الأجنبي المباشر وسعر الصرف و تكوين رأس المال) و الصادرات في مصر (نيفين حسين، 2023).

❖ **الدراسة 02:** هدفت الدراسة إلى قياس تأثير بعض مؤشرات التنوع الاقتصادي على البلاد خلال الفترة المشار إليها، واستخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل المفاهيم الأساسية للتنوع الاقتصادي وواقعه في الجزائر، والجزء التطبيقي تم الاعتماد على المنهج القياسي لتقدير نموذج التنوع الاقتصادي في الجزائر، وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود تأثير سلبي بين التجارة الخارجية وصادرات البلاد خارج المحروقات، كما كشفت الدراسة عن وجود علاقة إيجابية بين إجمالي تكوين رأس المال وسعر الصرف على الصادرات خارج المحروقات. (جمال و نسرين، 2022)

❖ **الدراسة 03:** تناولت هذه الدراسة تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات خارج قطاع النفط، واستخدم الباحثان المنهج الوصفي من خلال تحليل المفاهيم الأساسية للاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات غير مرتبطة بالنفط، و تم تصميم نموذج قياسي باستخدام منهجية ARDL، كما أظهرت النتائج بأن هناك علاقة إيجابية في المدى الطويل بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الصادرات خارج قطاع المحروقات. (امال و عبدالجبار، 2020)

❖ **الدراسة 04:** والتي هدفت إلى فهم الدور الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في تعزيز الصادرات غير النفطية، ومحاولة تسليط الضوء على أهمية توفير بيئة استثمارية جاذبة للمستثمر المحليين والأجانب، اعتمدا الباحثان في الجانب النظري على المنهج الوصفي التحليلي، بينما اعتمدا في الجانب التطبيقي على المنهج القياسي باستخدام طريقة المربعات الصغرى، حيث قام باختبار جذر الوحدة لقياس درجة سكون السلاسل الزمنية وذلك من خلال تقدير معادلة الصادرات خارج المحروقات بدلالة مؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر.

وأظهرت نتائج الدراسة القياسية بأن هناك تأثير إيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على تعزيز الصادرات الجزائرية خارج قطاع النفط مما يشير إلى الجهود الكبيرة التي تبذلها الدولة في دعم الاستثمار، كما أوصت الدراسة بضرورة توفير بيئة مناسبة وداعمة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. (محمد الطاهر و رابح، 2017)

و بالمقارنة بالدراسات السابقة:

نلاحظ أن دراستنا تختلف عن دراسة (رابح ومحمد الطاهر) في منهجية البحث والنتائج المتوصل إليها ، بحيث اعتمدت طريقة المربعات الصغرى واختارت الصادرات خارج المحروقات متغيرا تابعا بينما الاستثمار الاجنبي المباشر متغير مستقلا يؤثر ايجابيا على الصادرات خلال فترة الدراسة. كما اختلفت دراستنا أيضا مع دراسة (عبد الجبار وأمال) ودراسة (حسين نيفين)، بحيث توصلت الدراسة الأولى أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو المتغير المفسر الوحيد للصادرات خارج المحروقات وله علاقة طردية على المدى الطويل. بينما كشفت الدراسة الثانية عن وجود صلة ايجابية بين الاستثمار الأجنبي المباشر وصادرات مصر.

وبالرغم من هذه الاختلافات إلا أن دراستنا تتفق مع الدراسات التي أكدت أن لسعر الصرف وتكوين رأس المال تأثيرا معنويا موجبا على الصادرات، بالإضافة إلى ذلك تتفق دراستنا مع دراسة (نسرين و جمال) والتي أظهرت علاقة إيجابية بين اجمالي تكوين رأس المال وسعر الصرف على الصادرات خارج المحروقات.

وما يميز دراستنا هو الاعتماد على فترة زمنية طويلة من (1990-2022) واستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطنة وبرنامج Eviews12 ، ومحاولة تفسير الصادرات خارج المحروقات باعتبارها متغير تابعا بدلالة عدد من المتغيرات ذات الصلة بالموضوع والمتمثلة في (الاستثمار الأجنبي المباشر، اجمالي تكوين رأس المال، سعر الصرف) مما يعزز مصداقية نتائجنا في تفسير الصادرات خارج قطاع المحروقات.

2. الإطار النظري للدراسة:

1.2. الاستثمار المحلي و الأجنبي: سنتطرق إلى بعض المفاهيم المتعلقة بالاستثمار

1.1.2. الاستثمار المحلي:

- يعرفه البنك الدولي بأنه اجمالي تكوين رأس المال وهو يتكون من مجمل النفقات على زيادة الأصول الثابتة للاقتصاد، مضافا إليه التغيرات في مستوى المخزونات، وفي حالة تكوين رأس المال هناك قراران مختلفان: يتعلق الأول باختيار الاستثمار الأمثل لرأس المال، بينما يتعلق الثاني بمعدل تدفقات الاستثمار، كما أن هناك أسلوبين للتفكير: يتمثل الأول باختيار الاستثمار كمعدل نحو التوازن، في حين يتمثل الثاني في سلوك أصحاب رأس المال. (نصر، عقبة ، و ولد محمود، 2019، صفحة 325)

- يعتبر الاستثمار المحلي جميع الأموال التي يتم استثمارها داخل التراب الوطني من قبل المقيمين، سواء كانوا مؤسسات أو أفراد، بغض النظر عن نوع أداة الاستثمار المستخدمة، سواء كانت عقارات، أوراق مالية، ذهب، أو عملات أجنبية. (أحمد، 2004، صفحة 20)

2.1.2 محددات الاستثمار المحلي: يتأثر الاستثمار المحلي بعدة عوامل من بينها: (صابرينة،

2021-2022، صفحة 28)

-الصادرات: تعتبر صادرات السلع والخدمات محددًا رئيسيًا للاستثمار المحلي، بما توفره الصادرات من عملة صعبة ومداخيل للدولة تعزز قدرتها على تغطية نفقاتها ؛

-النمو الاقتصادي: يُعتبر زيادة النمو الاقتصادي ضروريًا لتعزيز الاستثمار، حيث يساهم في تحقيق المستويات المرغوبة من الازدهار الاقتصادي؛

-الاستقرار الاقتصادي والسياسي: يبحث المستثمرون عن بيئة مستقرة للاستثمارات، حيث يرغبون في تحقيق الربح مع تقليل المخاطر. فالبلدان المتأثرة بالحروب والنزاعات تكون عائقًا للاستثمار، بينما يؤدي عدم الاستقرار الاقتصادي إلى ارتفاع مستويات التضخم وأسعار الفائدة وأسعار الصرف، مما يجعل البيئة غير ملائمة للقيام بالاستثمارات.

3.1.2 الاستثمار الأجنبي المباشر:

- يعتبر أبو قحف عبدالسلام الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه: " تملك جزئي للطرف الأجنبي في المشروع الاستثماري سواء كان هذا المشروع خدماً أو إنتاجياً". (خليفة و محمد العيد، 2022، صفحة 528)

- يعرفه البنك الدولي بأنه: صافي تدفقات الاستثمار الوافدة للحصول على حصة دائمة في الإدارة في مؤسسة عاملة في الاقتصاد غير اقتصاد المستثمر ، وهو عبارة عن مجموع رأس المال حقوق الملكية والعائدات المعاد استثمارها. (ريمة و رابح، 2020، صفحة 1688)

- تعرّفه منظمة التجارة العالمية على أنه: النشاط الذي يقوم به المستثمر المقيم في بلد معين (البلد الأصلي)، والذي يستخدم أصوله في دول أخرى (الدول المضيفة). (رشيد و خديجة، 2022، صفحة 83)

من خلال ما سبق يمكن تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه توجيه رؤوس الأموال والموارد التكنولوجية والخبرات الإدارية من بلد المستثمر إلى بلد آخر بهدف تأسيس أو تطوير مشروع يؤدي إلى حصول المستثمر على حصة دائمة في الإدارة .

4.1.2 مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول النامية: (نيفين حسين، 2023، صفحة 1688)

- توفير رأس المال المادي والمهارات الفنية والتكنولوجية والإدارية الضرورية لتعزيز الإنتاجية في الدول النامية؛

-تدريب العمالة المحلية على التكنولوجيا الحديثة المستخدمة في المشاريع والشركات الأجنبية؛

-تعزيز الروابط العلمية بين الشركات الأجنبية والمراكز البحثية المحلية لتعزيز أنشطة البحث والتطوير في الدول النامية؛

- إنشاء فرص عمل جديدة مما يساهم في تقليل معدلات البطالة في البلد المضيف؛

-زيادة الإنتاج من المعدات والآلات المحلية لتلبية احتياجات الشركات الأجنبية بمواصفات عالمية؛

- تطوير قدرات الشركات الوطنية الفنية والتكنولوجية والبشرية للقدرة على المنافسة مع الشركات الأجنبية في السوق المحلية ؛

- جذب المدخرات المحلية لإقامة مشاريع تكميلية للأنشطة الأجنبية، مما يزيد في ارتفاع عوائد الملكية الوطنية.

2.2. الصادرات خارج المحروقات:

1.2.2. تعريف الصادرات: تُعرّف بأنها مجموع السلع والخدمات التي يتم بيعها في الأسواق الخارجية من أجل الحصول على العملة الصعبة وتحقيق التنمية الاقتصادية والازدهار في البلد.

2.2.2. أهمية التصدير: تتجلى أهمية التصدير في عدة نقاط نذكر منها:

- تعزيز النمو الاقتصادي: يساهم التصدير في زيادة إجمالي الناتج المحلي للبلد، حيث يفتح الأسواق الخارجية أمام المنتجات المحلية ويزيد من الطلب عليها، مما يدفع بقوة الاقتصاد نحو النمو؛

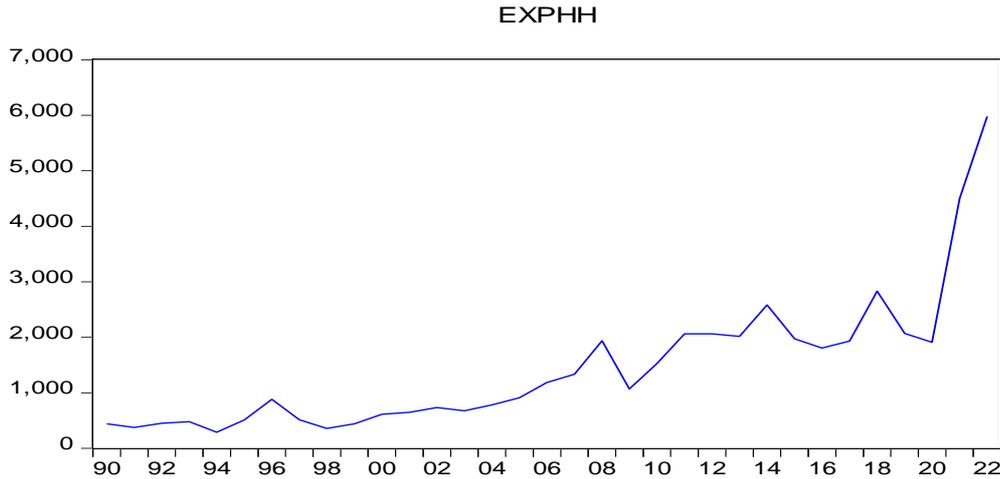
- توفير فرص عمل: يُعد قطاع التصدير مصدراً رئيسياً لخلق فرص العمل سواء في مجال الإنتاج أو الخدمات المتعلقة بالتصدير، مما يساهم في تقليل معدلات البطالة؛

- تصحيح العجز في ميزان المدفوعات: يساهم التصدير في زيادة العملة الصعبة التي تدخل البلاد من خلال صادراتها، مما يُساعد في تحسين التوازن في ميزان المدفوعات وتقليل العجز؛

- جذب الاستثمار المحلي والأجنبي: يجعل التصدير السوق المحلي أكثر جاذبية للاستثمار، سواء من المستثمرين المحليين أو الأجانب، مما يعزز النشاط الاقتصادي ويخلق بيئة استثمارية مستقرة ومواتية.

3.2.2. دراسة تطور الصادرات خارج المحروقات:

الشكل رقم (1): تطور الصادرات خارج المحروقات خلال الفترة (1990-2022)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر و الديوان الوطني للإحصائيات

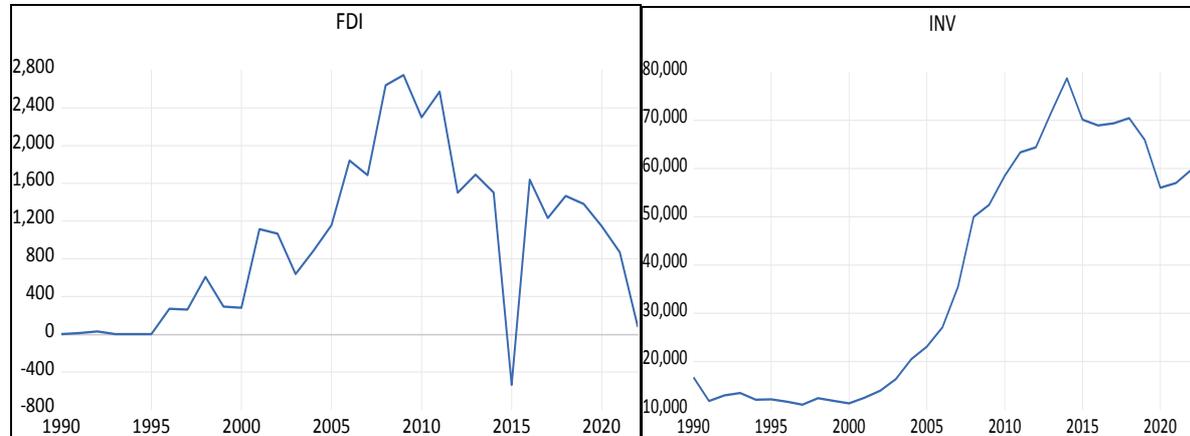
نلاحظ من خلال الشكل رقم (1) أن قطاع الصادرات خارج المحروقات في الجزائر عرف فترات من التذبذب خلال الفترة الممتدة من 1990-2022، فنلاحظ خلال الفترة 1990-1995 شهد القطاع ركودا واضحا نتيجة للظروف الأمنية والاقتصادية التي كانت تعصف بالبلاد في ذلك الوقت، ليرتفع حجم الصادرات سنة 1996 لكنها انخفضت مجددا سنة 1998 مما أدى إلى فترة من التقلبات إلى

غاية 2000. ومنذ سنة 2010 حتى 2016 شهد القطاع ارتفاعا ملحوظا وذلك لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر هذا الارتفاع جاء في سياق جهود البلاد لتعزيز الصادرات خارج قطاع النفط والغاز ومن بين القطاعات التي شهدت نموا خلال هذه الفترة القطاع الصناعي في مجال تركيب السيارات بحيث تم إنشاء العديد من فروع الشركات الأجنبية، ومع دخول عام 2019 شهدت الصادرات تراجعا بسبب ركود الاقتصاد العالمي جراء تفشي جائحة كوفيد 19 و التدابير الاحترازية والإغلاق وغيرها من ظروف الوباء التي أدت إلى انخفاض الإنتاج الإجمالي وتباطؤ النمو الاقتصادي العالمي، لترتفع مجددا سنة 2021 مسجلة أعلى قيمة لها سنة 2022 بلغت قيمة 5977 مليون دولار.

3.2. واقع الاستثمار المحلي و الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

منذ بداية التسعينيات اعتمدت الجزائر سياسة داعمة لتنمية وترقية الاستثمار المحلي وجذب وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث شهدت هذه الفترة تنفيذ إصلاحات اقتصادية شملت الإصلاحات الهيكلية والمؤسسية ، بالإضافة إلى تعديلات تشريعية تمثلت في إصدار قوانين تعبر عن رغبة الحكومة الجزائرية في جذب رؤوس الأموال الأجنبية من بين هذه القوانين: قانون 10/90 الصادر في عام 1990 لتنظيم سوق الصرف وحركة رؤوس الاموال. وقانون ترقية الاستثمار الذي صدر في عام 1993 وتم تعديله سنة 2001 من خلال الأمر 01-03 بهدف تشجيع الاستثمارات الوطنية و الأجنبية و تقديم التسهيلات والحوافز التي تعزز الاستثمار المحلي وتجذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر، وفي إطار إظهار استعداد الحكومة الجزائرية لتعزيز الاستثمار تم إلغاء الأمر واستبداله بالقانون 09-16 المتعلق بترقية الاستثمار بهدف جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وإزالة العقبات والعراقيل المفروضة على الاستثمار من خلال تبسيط الاجراءات الإدارية والضريبية وتقديم مزايا للمستثمرين. ومع ذلك لم تكن النتائج المحققة في جذب الاستثمارات كما كان متوقعا، والشكل الموالي يبين تطور الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر بهدف تحليل مسار الاستثمار وتطوره في الجزائر.

الشكل رقم (2): المنحنى البياني للنموذج الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي



المصدر من إعداد الباحثين بناءً على برنامج Eviews12

يتضح من الرسم البياني رقم (2) أن الجزائر شهدت ركودًا في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة من 1990 إلى 2000 بسبب الظروف الصعبة التي مرت بها البلاد على الصعيد الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، على الرغم من الإصلاحات التي قامت بها الحكومة إلا أنها لم تكن كافية لتفادي الانخفاض في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر خلال ذلك الفترة الصعبة خلال الفترة من عام 2000 إلى عام 2010 شهد تدفق الاستثمار الأجنبي انتعاشًا ملحوظًا في الجزائر نتيجة لتحسن الاقتصاد والاستقرار الأمني وكذلك بفضل الإصلاحات الاقتصادية والتشريعية التي شهدت انفتاحًا على الاستثمار الأجنبي، وتتجلى إرادة الحكومة الجزائرية في جذب رؤوس الأموال الأجنبية من خلال الأمر 01-03 الذي أقر العديد من المبادئ مثل حرية الاستثمار ومبدأ المساواة في المعاملة وقد منح هذا الأمر تسهيلات ومزايا مالية و جبائية بشكل مماثل للمستثمر المحلي، بهدف تشجيع الاستثمارات الوطنية والأجنبية، حيث بلغت سنة 2001 ما قيمته 1113.10 مليون دولار، ومن ثم شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي انخفاضًا متتاليًا سنتي (2002-2003) إلا أنها استعادت نشاطها سنة 2004 بحيث بلغ حجم التدفقات 884.749 مليون دولار ويعود ذلك لبيع الرخصة الثالثة لشركة الوطنية للاتصالات الكويتية (أسماء و عيسى، 2018، صفحة 240)، واستمرت الاستثمارات الأجنبية في الجزائر في الازدهار خاصة في قطاع المحروقات، حيث بلغت قيمة التدفقات حوالي 2638.607 مليون دولار سنة 2008، واستمرت التدفقات إلى حدود 2746.931 مليون دولار في عام 2009، لتتراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي مجددًا لتصل إلى 1500.402 مليون دولار سنة 2012 ثم إلى 1502.206 مليون دولار عام 2014 وذلك نتيجة انهيار أسعار النفط. وفي عام 2015 سجلت التدفقات الأجنبية أدنى قيمة سالبة لها سنة 2015 بنحو (-537.793) مليون دولار بسبب تراجع العديد من الاستثمارات في مجال المحروقات بعد انهيار أسعار البترول. ونظرًا للقيود المفروضة على المستثمرين الأجانب وعدم استقرار السياسة الاستثمارية، جاء القانون رقم 09-16 لمواجهة هذه التحديات، حيث ألغى التمييز بين الاستثمار المحلي والأجنبي وأخضعهما لنفس الإجراءات، ومن أجل تشجيع الاستثمار الأجنبي ألغى التمييز بين السلع المستوردة وتلك المنتجة محليًا وجعل الاستثمارات تستفيد خلال مرحلة الانجاز من الاعفاء من الرسم على القيمة المضافة على السلع المستوردة، بشكل مماثل لتلك السلع المقتنية محليًا إذا كانت تستخدم مباشرة في إنجاز المشروع. (مليكة، 2019، صفحة 114). وفي الفترة 2015-2018 ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي لتصل إلى 1466.11 مليون دولار سنة 2018 مقارنة بـ 1230.24 مليون دولار سنة 2017 وذلك من خلال إنشاء استثمارات أجنبية في مجال تركيب السيارات وفي قطاع المحروقات إلى جانب انتعاش الإنتاج النفطي بفضل الاكتشافات الجديدة وعلى الرغم من ذلك تراجعت التدفقات في عام 2019 إلى 1381.2 مليون دولار بسبب عدم الاستقرار السياسي في هذه الفترة وكذا ظهور جائحة كورونا وركود الاقتصاد العالمي. واستمرت في الانخفاض من 1143.918 مليون دولار سنة 2020، ثم إلى 869.1512 مليون دولار سنة 2021، ثم إلى 75.19702 مليون دولار سنة 2022. وعلى الرغم من المحاولات المتكررة ووفقًا

للقوانين السابقة إلا أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة لم تحقق التطلعات المأمولة في الجزائر، ونتيجة لذلك قام المشرع الجزائري بإصدار القانون الجديد للاستثمار رقم 22-18، والذي أدرج العديد من المبادئ منها: مبدأ الشفافية من خلال إنشاء منصة رقمية للمستثمر لدى الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار، والتي من شأنها تبسيط الإجراءات وتقليل البيروقراطية الإدارية والنظام الورقي السابق، كما أدرج القانون مبدأ حرية الاستثمار مع التركيز على استثمار الأموال في النشاطات الاقتصادية، مما يوفر مناخا استثماريا ثريا بالضمانات، بما في ذلك ضمانات الاستقرار التشريعي لتعزيز ثبات القوانين دون تعديلات مفاجئة تؤثر على المستثمرين. (محمد، 2023، صفحة 178)

كما نلاحظ أن حجم الاستثمارات المحلية كان ضعيف خلال الفترة 1990-1999 حيث تميزت هذه الفترة بنمو اقتصادي ضعيف ومن أسباب ذلك تردي الأوضاع السياسية والأمنية في الجزائر، إضافة إلى ارتفاع معدلات الفائدة على القروض.

وبالمقابل شهد حجم الاستثمارات المحلية ارتفاعا متواصلا خلال الفترة من عام 2000 إلى عام 2022، كما استفادت الجزائر من ارتفاع سعرا لبتترول بعد عام 2000 بحيث وصل إلى أكثر من 140 مليون دولار وحدثت تراكم فوائض مالية، فقامت الحكومة بعدة إصلاحات اقتصادية و تطبيق مجموعة من الإجراءات بهدف تحسين البيئة الاستثمارية منها الأمر 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار وما تضمنه من زيادة الحوافز الممنوحة للمستثمرين المحليين والأجانب. وبالفعل ارتفعت قيمة الاستثمار المحلي من 12503.56 مليون دولار سنة 2001 إلى 78714.85 مليون دولار سنة 2014 لتتخفف إلى 70137.64 مليون دولار في عام 2015، لتشهد خلال الفترة 2016-2022 تذبذبا بين الصعود والنزول.

من خلال المنحنيات السابقة ومن خلال التحليل نلاحظ أن هناك علاقة طردية بين الاستثمار المحلي والصادرات خارج المحروقات، بينما هناك علاقة عكسية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات خارج المحروقات.

3. نمذجة قياسية لعلاقة الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر بالصادرات خارج قطاع المحروقات خلال الفترة (1990-2022):

1.3. البيانات ومنهجية الدراسة:

نعتمد في دراستنا على بيانات سنوية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة من عام 1990 إلى عام 2022، تم جمعها من عدة مصادر وهي: البنك الدولي و الديوان الوطني للإحصائيات، بنك الجزائر.

2.3 متغيرات الدراسة:

نسعى من خلال بحثنا هذا إلى فهم تأثير الاستثمارات المحلية والأجنبية على الصادرات غير النفطية، وسنقوم بشرح كل متغير على النحو التالي:

الجدول رقم (01) : متغيرات الدراسة

نوع المتغير	التعريف	الرمز
متغير مستقل	الإستثمار الأجنبي المباشر	FDI
متغير تابع	الصادرات خارج المحروقات	EXPHH
متغير مستقل	سعر الصرف	ER
متغير مستقل	إجمالي تكوين رأس المال الثابت	INV

تعتمد دراستنا على نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL ، والذي يسمح لنا بتحديد العلاقة التكاملية بين المتغيرات (المستقلة و التابع) على مدى الفترات الزمنية القصيرة والطويلة، بالإضافة إلى تقدير حجم تأثير كل متغير مستقل على المتغير التابع. وسنحاول من خلال هذه الدراسة استكشاف علاقة دالة الصادرات خارج المحروقات والتنبؤ بقيم متغيراتها، ويمكن أن تُمثل الدالة الرياضية العامة لهذا النموذج كالتالي:

$$EXPHH = f (INV, FDI, ER)$$

أما الشكل القياسي للنموذج، فهو كما يلي:

$$EXPHH = c + \beta_1 INV_t + \beta_2 FDI_t + \beta_3 ER_t + \mu t$$

ونتيجة لعدم تجانس بيانات السلاسل الزمنية فإننا سنعتمد على اللوغاريتم الطبيعي لهذه السلاسل ما يعني أن الصيغة ستكون كالتالي:

$$\ln EXPHH_t = c + \beta_1 \ln INV_t + \beta_2 \ln FDI_t + \beta_3 \ln ER_t + \mu t$$

c : الحد الثابت، μ : مقدار الخطأ العشوائي، $\beta_1 \dots \beta_3$: معاملات النموذج وتحدد مدى إمكانية وجود تكامل مشترك.

3.3. وصف المتغيرات:

الجدول رقم (2): ملخص وصفي لمتغيرات الدراسة

	EXPHH	FDI	INV	ER
Mean	1449.515	980.3823	37675.67	74.93509
Median	1066.000	1064.960	27110.11	73.27631
Maximum	5977.000	2746.931	78714.85	141.9950
Minimum	287.0000	-537.7929	11057.53	8.957508
Std. Dev.	1234.019	874.6989	25240.45	32.74468
Skewness	1.929413	0.343772	0.220190	0.059828
Kurtosis	7.294324	2.235892	1.294023	2.762169
Jarque-Bera	45.83117	1.452795	4.268402	0.097462
Probability	0.000000	0.483648	0.118339	0.952437
Sum	47834.00	32352.62	1243297.	2472.858
Sum Sq. Dev.	48729672	24483141	2.04E+10	34310.85
Observations	33	33	33	33

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برمجية (Eviews12).

بلغت حجم العينة 33 مشاهدة حسب الجدول السابق، وهي تعتبر فترة كافية لإجراء دراسة قياسية، و توزيع المشاهدات للمتغيرات المستقلة يتبع التوزيع الطبيعي بحيث أن احتمالية اختبار

Jarque-Bera هي أكبر من مستوى المعنوية 05% ونلاحظ أعلى قيمة (Maximum) للصادرات خارج المحروقات 5977 مليون دولار سنة 2022، أما أدنى قيمة (Minimum) كانت في سنة 1994 بقيمة 287 مليون دولار، وفيما يخص الاستثمار الأجنبي المباشر فقد تم تسجيل أعلى قيمة له سنة 2001 أما أدنى قيمة له كانت سنة 2015، بالنسبة لإجمالي تكوين رأس المال فأعلى قيمة له كانت سنة 2014 وأدنى قيمة له كانت سنة 1997.

4.3 تقدير نموذج الدراسة:

1.4.3 اختبار جذر الوحدة لقياس مدى استقراره متغيرات السلاسل الزمنية (The Unit Root Test)

(Test)

تعتبر دراسة استقرارية السلاسل الزمنية خطوة مهمة في تحليل بيانات الدراسة، وتستخدم عموماً لمعالجة مشكلة الانحدار الزائف التي قد تؤدي إلى استنتاجات غير صحيحة، وتوجد عدة اختبارات نذكر منها الأكثر شيوعاً: اختبار ديكي فولر الموسع (Dickey- Fuller test)، واختبار فيلب بيرون Philips (& Perron).

• اختبار الاستقرار باستخدام (ADF)

جدول (3): نتائج اختبار جذر الوحدة باستخدام (ADF)

At Level					
		EXPHH	FDI	INV	ER
With Constant	t-Statistic	1.7244	-2.3207	-0.9394	-0.4035
	Prob.	0.9994	0.1719	0.7618	0.8969
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.8065	-2.1484	-4.1116	-3.4759
	Prob.	0.6772	0.5006	0.0171	0.0641
Without Constant & Trend	t-Statistic	2.7036	-0.8989	0.5297	3.6119
	Prob.	0.9975	0.3189	0.8248	0.9998
At First Difference					
		d(EXPHH)	d(FDI)	d(INV)	d(ER)
With Constant	t-Statistic	-4.5525	-8.1534	-3.7785	-3.9491
	Prob.	0.0011	0.0000	0.0075	0.0049
With Constant & Trend	t-Statistic	-5.0572	-8.3091	-3.7227	-3.8847
	Prob.	0.0016	0.0000	0.0356	0.0250
Without Constant & Trend	t-Statistic	-3.9625	-8.2930	-3.5108	-3.0003
	Prob.	0.0003	0.0000	0.0010	0.0040

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12

يبدو من خلال ما سبق أن السلاسل الزمنية لمعظم المتغيرات (المتغير التابع و المتغيرات المستقلة) غير ساكنة عند مستويات المعنوية (10%, 5%, 1%)، لأن القيم الاحتمالية لاختبار (ADF) أكبر من (5%) في الحالات الثلاث، وبناء على ذلك، يمكننا القول أن النموذج غير ساكن عند المستوى (At Level)، مما يستدعي اختبار سكونه عند الفرق الأول.

بعد الاختبار نلاحظ أن جميع المتغيرات المستقلة والمتغير التابع ساكنة (مستقرة) مما يؤكد رفض الفرض (H0) القائل بوجود جذر الوحدة، وقبول الفرض (H1) القاضي بعدم وجود جذر الوحدة عند

الفرق الأول، وبالتالي يمكن الاعتماد على هذه السلاسل في التقدير دون حدوث انحدار زائف. و لكي نتأكد أكثر قمنا باختبار فيليب بيرون (PP)

- إختبار جذر الوحدة باستخدام (PP) : يعتبر من أشهر الاختبارات المستخدمة لاختبار استقرارية السلاسل الزمنية .

الجدول رقم (4): نتائج اختبار (PP) للاستقرارية

At Level					
		EXPHH	FDI	INV	ER
With Constant	t-Statistic	1.9308	-2.2548	-0.7182	-0.5500
	Prob.	0.9997	0.1921	0.8280	0.8681
With Constant & Trend	t-Statistic	-0.4498	-2.1371	-1.7435	-1.5703
	Prob.	0.9809	0.5066	0.7080	0.7824
Without Constant & Trend	t-Statistic	2.6111	-1.2717	0.4737	2.6738
	Prob.	0.9970	0.1831	0.8117	0.9974
At First Difference					
		d(EXPHH)	d(FDI)	d(INV)	d(ER)
With Constant	t-Statistic	-4.2654	-8.2485	-3.7495	-3.9159
	Prob.	0.0022	0.0000	0.0081	0.0053
With Constant & Trend	t-Statistic	-4.6431	-8.5258	-3.6850	-3.8462
	Prob.	0.0042	0.0000	0.0386	0.0272
Without Constant & Trend	t-Statistic	-4.1527	-8.3881	-3.5290	-2.8884
	Prob.	0.0002	0.0000	0.0009	0.0053

المصدر من إعداد الباحثين بالاستناد على مخرجات برنامج Eviews12

نلاحظ من مخرجات البرنامج أن جميع المتغيرات ينبغي جعلها مستقرة باستخدام الفروق الأولى وإعادة الاختبار عند المستوى I(1) ويتضح من هذه النتائج أن القيم الاحتمالية لاختبار (PP) أصغر من (5%) ، ويعني هذا أن السلاسل الزمنية للمتغيرات ساكنة ومستقرة عند فروقها الأولى عند مستوى معنوية (5%) في الحالات الثلاث ، وعليه فهي مؤهلة بأن تدخل في نموذج الانحدار دون حدوث انحدار زائف، وبالتالي فهو يؤكد النتائج التي تحصلنا عليها من خلال اختبار (ADF).

- تحديد عدد الفجوات وفترات الإبطاء:

بعد تأكيدنا أن كل السلاسل الزمنية مستقرة ومتكاملة من الدرجة I(1) قمنا بتحديد عدد الفجوات الزمنية للنموذج باستخدام (AIC) ، فتبين لنا أن فترات الإبطاء المثلى للنموذج بعد اختيار أقل قيمة لمعيار (AIC) تتمثل في: ARDL (2, 2, 0, 0) و يمكن ملاحظة النتائج في الملحق رقم (1).

2.4.3. اختبار التكامل المشترك باستخدام منهجية الحدود

سنقوم بتنفيذ اختبار التكامل المشترك من أجل تحديد الأثر الطويل الأجل بين متغيرات الدراسة، وهناك عدة طرق منها:

- اختبار التكامل Bounds Test :

نهدف من خلال هذا الاختبار معرفة ما إذا كانت هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة والتابعة في النموذج، فمن خلال هذه الدراسة يتم اختبار مدى وجود علاقة توازنية

بين الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات خارج المحروقات، والمتغيرات المستقلة الأخرى التي لها علاقة بالدراسة.

يعتمد اختبار التكامل المشترك على نتائج تحليل F-test ومقارنتها بالقيم الجدولية، فإذا تجاوزت (F) المحسوبة القيمة الحرجة الجدولية، فيتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل.

الجدول رقم (5) : نتائج اختبار الحدود Bound Test:

اختبار منهج الحدود				
Test Statistic	القيمة	مستوى المعنوية	الحد الأدنى I(0)	الحد الأعلى I(1)
F-statistic إحصائية	6.545521	% 10	2.676	3.586
عدد المتغيرات المستقلة (K)	3	% 5	3.272	4.306
n=30		% 1	4.614	5.966

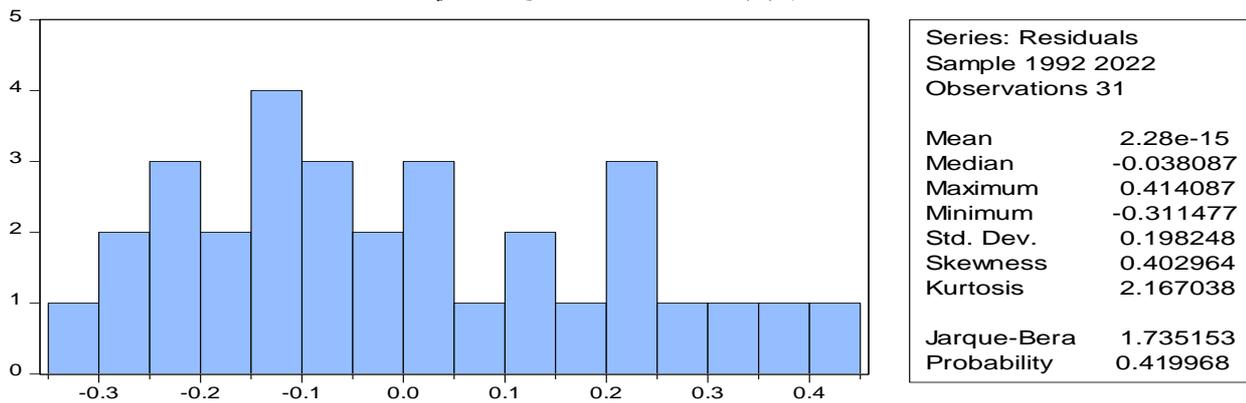
- المصدر: من إنجاز الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.12

استنادا إلى اختبار الحدود وتقدير العلاقة طويلة الأجل في الجدول رقم (5)، نجد أن قيمة F-test المحسوبة (6.545521) أكبر من الحد الأعلى المقبول للقيمة الجدولية للتكامل المشترك I(1) (4.306) وأيضا أكبر من الحد الأدنى المقبول I(0) (3.272) وبالتالي رفض فرضية العدم H0 وقبول الفرضية البديلة H1 مما يعني وجود علاقة توازنه طويلة الأجل بين متغيرات النموذج عند مستوى معنوية 5%.

3.4.3. الاختبارات التشخيصية:

- اختبار التوزيع الطبيعي (Normality Test): يستعمل هذا الاختبار من أجل التحقق من أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي، من خلال إجراء ما يعرف باختبار (Jarque & Bera,1987)، عبر قراءة مخرجات برنامج Eviews.12 كما هو موضح في الشكل الموالي:

الشكل رقم (3): يبين اختبار التوزيع الطبيعي



المصدر من إعداد الباحثين بناءً على مخرجات برنامج Eviews12

حسب الشكل السابق رقم (3) نلاحظ أن قيمة اختبار Jarque-Bera بلغت (1.735153)، و القيمة الإحتمالية بلغت (Prob = 0419968) وهي أكبر من مستوى المعنوية (5%)، نقول أن البيانات تتوزع توزيعا طبيعيا ونقبل الفرضية الصفرية H0 التي نقول أن البيانات تتوزع توزيعا طبيعيا ونرفض الفرضية البديلة H1.

• اختبار الارتباط الذاتي: مضاعف لاغرانج LM Test

نستخدم هذا الاختبار للكشف عن وجود ارتباط ذاتي تسلسلي بين الأخطاء، بهدف تحديد مدى قبول فرضية العدم التي تقول بعدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي تسلسلي بين معاملات الانحدار. يمكننا الاعتماد على الجدول الذي يوضح نتائج هذا الاختبار.

الجدول رقم(6): يبين نتائج اختبار LM Test

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags			
F-statistic	0.004789	Prob. F(2,21)	0.9952
Obs*R-squared	0.014133	Prob. Chi-Square(2)	0.9930

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.12

بناءً على الجدول رقم (6) نجد أن القيمة الاحتمالية (F-statistic) $\text{Prob F}(2.21) = 0.9952$ ، وهي أكبر من مستوى المعنوية 5 % وهذا يفسر أن F غير معنوية، بالتالي يمكننا قبول الفرضية الصفرية H_0 التي تفترض عدم وجود مشكل الارتباط الذاتي، ونرفض الفرضية البديلة H_1 التي تقترح وجود مشكلة ارتباط ذاتي.

• اختبار عدم تجانس التباين (Heteroskedasticity Test: ARCH)

هناك عدة اختبارات للكشف عن مشكلة تباين حد الخطأ و من بين هذه الاختبارات نجد اختبار

(ARCH) ، و الجدول التالي يوضح نتائج هذا الاختبار :

الجدول رقم (7) :يبين احتمالية اختبار(ARCH)

Test: ARCH			
F-statistic إحصائية	1.497326	Prob. F(1,28)	0.2313
Obs*R-squared	1.522843	Prob. Chi-Square(1)	0.2172

المصدر من إعداد الباحثين: بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews12)

نجد أن القيمة الاحتمالية (F-statistic) حسب الجدول رقم (7) تساوي

$\text{Prob F}(1.28) = 0.2313$ ، وهي أكبر من مستوى 5 % وهذا يفسر أن F غير معنوية ، ما يشير

إلى عدم الدلالة الاحصائية لـ F ، بناء على ذلك يمكننا قبول الفرضية H_1 التي تنص على وجود تجانس بين التباينات، ونرفض الفرضية H_0 ، مما يعني أن النموذج المقدر خاليا من مشكلة في عدم التجانس.

4.4.3. اختبار الاستقرار الهيكلي

• اختبار (Ramsey RESET: Regression Error Specification Test):

والمتعلق بمدى ملائمة الصيغة الخطية لبيانات الدراسة

الجدول (8): يبين نتائج اختبار Ramsey RESET Test

Specification: LNEXPHH LNEXPHH(-1) LNEXPHH(-2) LNINV LNINV(-1) LNINV(-2) LNFDI LNER C			
	القيمة	df	Probability
t-statistic	1.548942	22	0.1357
F-statistic : إحصائية	2.399221	(1, 22)	0.1357
Likelihood ratio	3.208772	1	0.0732

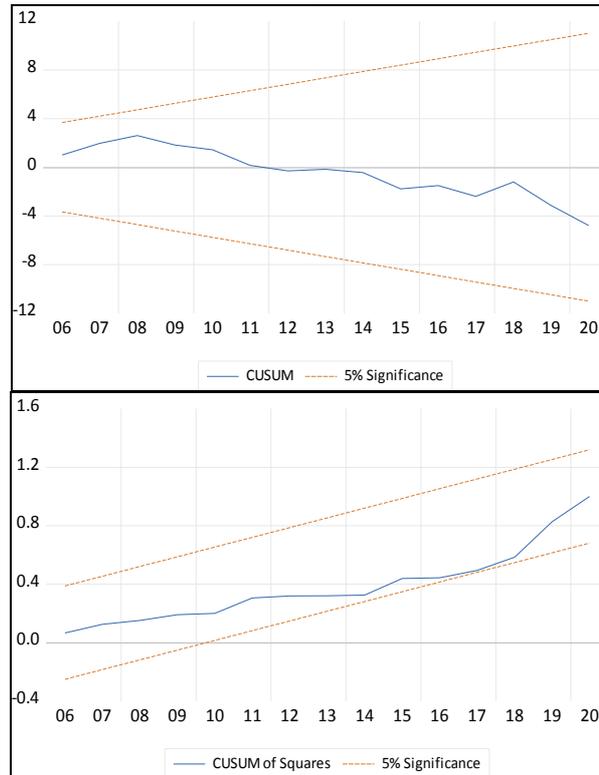
المصدر من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.12

استنادا إلى الجدول رقم (8) نجد $Prob F=0.1357$ ، وهي أكبر من مستوى المعنوية 5 % ، بناء على ذلك، يمكن قبول الفرضية الصفرية H_0 التي تشير أن النموذج تم وصفه بشكل جيد، وبذلك يتضح ملائمة الصيغة الخطية لبيانات الدراسة.

• اختبار استقرارية النموذج باستخدام (Cumulative SUM):

يستخدم من أجل التحقق من الاستقرار الهيكلي لنماذج الدراسة و انسجام المعلمات الطويلة الأجل مع المعلمات القصيرة، والتأكد من أن البيانات المستخدمة خالية من التغيرات الهيكلية عبر الزمن، ويتم ذلك باستخدام اثنين من الاختبارات الرئيسية وهما: اختبار المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM) واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعادة (CUSUM OF SQUARES).

الشكل رقم (4): اختبار استقرارية النموذج باستخدام CUSUMSQ & CUSUM



المصدر: من اعداد الباحثين بناءً على مخرجات البرنامج (Eviews12)

يلاحظ من خلال الشكل رقم (4) أن النموذج مستقر ولا يوجد تغير هيكلي، حيث يقع المنحنيان CUSUM & CUSUMSQ داخل منطقة القبول وذلك عند مستوي معنوية 5 %، وبالتالي يظهر ذلك أن

معاملات النموذج المقدره مستقرة هيكلياً خلال فترة الدراسة، وهذا يشير على أن هناك إنسجام بين نتائج الأجل الطويل والقصير للنموذج المقدر.

5.4.3. اختبار معنوية النموذج ومعامل الارتباط:

من خلال الملحق رقم (2) نستنتج أن إختبار فيشر (F-statistic=45.39007) يتجاوز القيمة الجدولية، وأن قيمة Prob(F-statistic =0.0000) أقل من (5%) ، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية H0 ونقبل الفرضية البديلة H1 الذي يؤكد أن النموذج جيد ومقبول من الناحية الاحصائية ، وبالتالي يمكن الاعتماد عليه في التحليل الاقتصادي.

• اختبار معامل التحديد المعدل R^2 :

ولاختبار مدى تفسير المتغيرات المستقلة وتأثيرها على المتغير التابع الصادرات خارج المحروقات (Lnexphh) نستعمل معامل التحديد المعدل $R^2 = 0.911954$ ، Adjusted R^2 وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة المذكورة في هذا النموذج تفسر بنسبة 91.19% تغيرات الصادرات الغير نفطية في الجزائر، أما نسبة المتبقية (8.81) بالمائة تفسرها متغيرات أخرى.

6.4.3. نتائج تقدير النموذج والقراءة الاقتصادية:

سنقوم بدراسة العلاقة بين المتغيرات في الأجلين وتحليل النتائج كما يلي:

• تقدير علاقة النموذج في الأجل الطويل:

لدينا عند مستوى المعنوية 5% معادلة التكاملي المشترك في الأجل الطويل هي:

$$LNEXPHH = (0.7099*LNINV - 0.0124*LNFDI + 0.5568*LNER - 2.6809)$$

الجدول رقم (9): تقدير المعلمات في الأجل الطويل

Levels Equation				
المتغيرات	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNINV	0.709861	0.053217	13.33899	0.0000
LNFDI	-0.012407	0.009121	-1.360310	0.1869
LNER	0.556770	0.118267	4.707737	0.0001
C	-2.680892	0.473374	-5.663365	0.0000
EC = LNEXPHH - (0.7099*LNINV - 0.0124*LNFDI + 0.5568*LNER - 2.6809)				

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج (Eviews.12)

يُظهر الجدول (9) احتمالية المتغيرات المستقلة (إجمالي تكوين رأس المال الثابت (Prob=0.0000)، سعر الصرف (Prob=0.0001) لهما دلالة معنوية احصائية عند مستوى المعنوية المفترض 5%، بينما الاستثمار الأجنبي المباشر (Prob=0.1869) ليس له دلالة إحصائية ولا يمكن الاعتماد عليه كمتغير مفسر للصادرات خارج قطاع المحروقات في الأجل الطويل. وبناء على النتائج، يظهر وجود علاقة طردية في الأجل طويل المدى بين المتغيرات المستقلة (إجمالي تكوين رأس المال الثابت) إذا ارتفع بوحدة واحدة يرفع الصادرات غير النفطية بـ (0.70) وحدة، بينما إذا ارتفع سعر الصرف بوحدة يؤدي إلى زيادة حجم الصادرات بـ (0.55) وحدة.

• تقدير العلاقة في الأجل القصير

الجدول رقم (10) : نتائج تقدير العلاقة قصيرة الأجل (معامل تصحيح الخطأ ECM)

ARDL Error Correction Regression				
المتغيرات	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNEXPHH(-1))	0.775271	0.172411	4.496652	0.0002
D(LNINV)	2.337629	0.382297	6.114694	0.0000
D(LNINV(-1))	-1.418209	0.343606	-4.127431	0.0004
CointEq(-1)*	-1.352867	0.218263	-6.198335	0.0000

المصدر من إعداد الباحثين بالإعتماد على مخرجات برنامج (Eviews12)

من خلال مخرجات البرنامج في الجدول (10)، نلاحظ أن معامل التصحيح سالب (coefficient = -1.352867) وهو قيمة مستوفاة للشروط النظرية للمعامل ومعنوية، حيث أن قيمة اختبار معنويته (Prob = 0.0000) أقل من مستوى المعنوية المفترض (5%) ، وبالتالي فإن النموذج محل الدراسة يصحح الخطأ خلال فترة أقل من سنة.

كما نرى أن احتمالية المتغير المستقل دون إبطاء (إجمالي تكوين رأس المال الثابت (Prob=0.0000)، أقل من مستوى الخطأ المسموح به، مما يشير إلى دلالاته الإحصائية. و يمكن الاعتماد عليه في التحليل الاقتصادي كمتغير مفسر لتغير حجم الصادرات خارج المحروقات في الأجل القصير .

كما نلاحظ علاقة ايجابية بين الصادرات خارج المحروقات و إجمالي تكوين رأس المال الثابت في الأجل القصير فارتفاعه بوحدة واحدة يرفع الصادرات (2.33) وحدة.

4. مناقشة النتائج المتوصل إليها:

من خلال الاختبارات السابقة والتي اعتمدنا عليها لمعرفة مدى معنوية النموذج توصلنا إلى أن النموذج صالح من الناحية الإقتصادية والإحصائية والقياسية وهو ما يعني مدى صحة العلاقة المتوصل إليها بين المتغيرات المدروسة، ومن خلال النموذج يمكن القول أن :
- نتائج الاستقرارية (ADF,PP) لكل السلاسل أنها مستقرة عند الفرق الأول $I(1)$ (الحد الثابت والاتجاه الزمني، الحد الثابت فقط، لا يتضمن الحد الثابت ولا الاتجاه).

- نتائج اختبارات التوزيع الطبيعي للبواقي تشير إلى أن البيانات تتبع توزيعاً طبيعياً، بالإضافة إلى ذلك اختبار مشكل الارتباط الذاتي يظهر عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين المتغيرات، أما بالنسبة لاختبار عدم تجانس التباين فتبين النتائج عدم وجود مشكلة في ثبات تباين الأخطاء في النموذج المقدر .

- كما أظهرت نتائج تقدير النموذج ARDL أن معامل التحديد المعدل $R^2 = 0.911954$ وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة المدرجة في النموذج تفسر ما نسبته 91.19% متغير الصادرات خارج المحروقات ، والنسبة المتبقية 8.81% تفسرها متغيرات أخرى لم تدرج في هذا النموذج.

- كما أظهرت النتائج أن هناك وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج.

- كما تشير معلمة تصحيح الخطأ وفقاً لمنهج ECM إلى سرعة تعديل الخلل خلال فترة نقل عن سنة.

- وأشارت النتائج القياسية إلى وجود علاقة طردية في الأجل الطويل بين المتغيرات المستقلة (الاستثمار المحلي وسعر الصرف) والصادرات غير النفطية، وتشير نتائج الدراسة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يظهر أي دلالة إحصائية لأن الاستثمارات الأجنبية في الجزائر موجهة لقطاع المحروقات وبالتالي لا يمكننا الاعتماد عليه كمتغير يفسر لنا حجم التغير في الصادرات خارج المحروقات في الجزائر على المدى الطويل. وبالتالي قبول الفرض الصفري وهو وجود علاقة عكسية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات غير النفطية، ويعود السبب الرئيسي في غياب هذه العلاقة إلى توجه الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى قطاع الصناعات الاستخراجية (البنترول والغاز الطبيعي).
- وأشارت الدراسة إلى أن هناك علاقة إيجابية بين الصادرات خارج المحروقات والاستثمار المحلي في الأجل القصير فارتفاعه بوحدة واحدة يرفع الصادرات بـ 2.33 وحدة. وبالتالي قبول الفرض الصفري وهو وجود علاقة طردية بين الاستثمار المحلي والصادرات غير النفطية.

5. خاتمة:

توصلت الدراسة القياسية إلى وجود علاقة معنوية إيجابية بين الاستثمار المحلي والصادرات خارج قطاع المحروقات، أما الاستثمار الأجنبي المباشر فهو يُعدُّ محفزًا من محفزات الاستثمار المحلي، بحيث يلعب دورًا فعالًا في نقل التكنولوجيا وتحسين مستوى العمال كما يساهم بشكل كبير في تطوير قطاع المحروقات لكونه القطاع الوحيد الأكثر استقطابًا للاستثمارات الأجنبية في الجزائر، ومع ذلك فإن هذا النوع من الاستثمار ليس له أثر إيجابي على الصادرات خارج المحروقات، لذلك وجب على الدولة تبني سياسات استثمارية تهدف إلى تعزيز الاستثمار المحلي من أجل تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات، بالإضافة إلى استغلال الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل أفضل لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية على المدى الطويل.

6. قائمة الإحالات والمراجع:

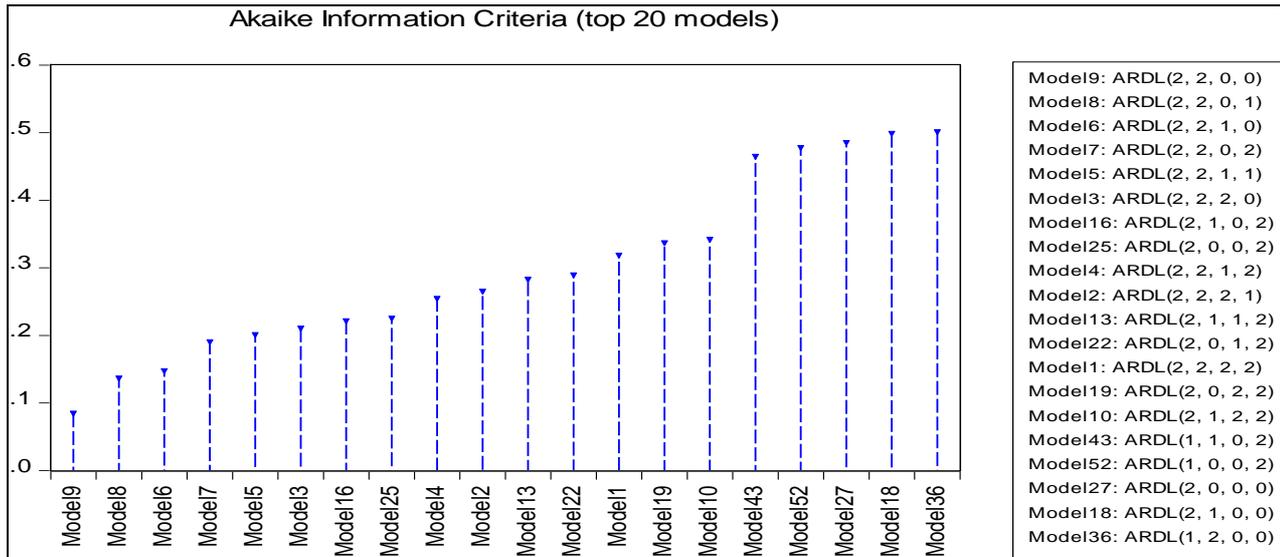
- مطر أحمد. (2004). إدارة الاستثمارات. دار وائل للنشر، عمان الطبعة الثالثة.
- صابرينة هباط. (2021-2022). أثر الاستثمار المحلي، على النمو الاقتصادي-دراسة قياسية. أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، الجزائر.
- حروز خليفة، و خنيم محمد العيد. (2022). دور الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل وتوطين تكنولوجيا المعلومات-دراسة حالة شركة لافارج اسمنت لمسيلا. مجلة اقتصاديات الاعمال والتجارة، العدد1، 524-543.
- بن طراد أسماء، و آيت عيسى عيسى. (2018). تقييم تجربة جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر. مجلة اقتصاديات الاعمال والتجارة(العدد6)، 230-250.
- أويابة مليكة. (2019). عن فاعلية قواعد القانون رقم 16-09 المتعلق بترقية الاستثمار لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر. المجلة /الأكاديمية للبحث القانوني، المجلد10(العدد03)، 108-124.
- ريمة برج راسوطة، و رابح بوعراب، (2020)، أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على الإستثمار المحلي *دراسة قياسية*. مجلة معهد العلوم الاقتصادية، العدد 2، 1685-1696.
- حميدانو نصر، عبداللوي عقبة، و عيسى محمد ولد محمود. (2019). تعزيز الروابط بين الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1999-2014. حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية(العدد20)، 322-341.

أثر الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر على ترقية الصادرات خارج المحروقات -دراسة قياسية (1990-2022)

- زدون جمال، و بن ديمة نسرين. (2022). النمذجة القياسية لمصادر التنوع الاقتصادي الجزائري خارج قطاع المحروقات خلال الفترة 1990-2020. مجلة المنتدى للدراسات والابحاث الاقتصادية، العدد2، 54-71.
- أمال طوير، و مختاري عبدالجبار. (2020). أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة 1990-2018، مجلة الامتياز لبحوث لإقتصاد والإدارة، المجلد 4 (العدد2). 125-142.
- محمد الطاهر قادي، و شيلق رابح. (2017). واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ودوره في ترقية الصادرات خارج المحروقات. مجلة تنوير (العدد2). 133-146.
- لعشاش محمد. (2023). المبادئ والضمانات في ظل قانون الاستثمار الجديد رقم 22-18 من التكريس إلى التعزيز. دراسات وأبحاث المجلة العربية للأبحاث والدراسات في العلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد 15 (العدد 3)، 174-192.
- محمد محمود نيفين حسين، (2023). أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات المصرية*دراسة قياسية* باستخدام نموذج ARDL خلال الفترة (1960 -2021). المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية. المجلد 37(العدد2). 1679-1721.
- موقع البنك الدولي تاريخ التصفح: <https://data.worldbank.org/2024/02/18>
- موقع الديوان الوطني للإحصائيات ONS: <https://www.ons.dz> تاريخ التصفح: 2024/02/01
- موقع بنك الجزائر: <https://www.bank-of-algeria.dz> تاريخ التصفح: 202/02/01

7. الملاحق :

الملحق رقم 01 : النماذج ال 20 المثلى من الإبطاءات



المصدر: من إعداد الباحثين من مخرجات البرنامج. (Eviews12).

الملحق رقم 2 : نموذج ARDL

Dependent Variable: LNEXPHH
 Method: ARDL
 Date: 04/19/24 Time: 00:05
 Sample (adjusted): 1992 2022
 Included observations: 31 after adjustments
 Maximum dependent lags: 2 (Automatic selection)
 Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
 Dynamic regressors (2 lags, automatic): LNINV LNFDI LNER
 Fixed regressors: C
 Number of models evaluated: 54
 Selected Model: ARDL(2, 2, 0, 0)

Prob.*	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0187	2.530989	0.166893	0.422404	LNEXPHH(-1)
0.0010	-3.768296	0.205735	-0.775271	LNEXPHH(-2)
0.0001	4.561729	0.512444	2.337629	LNINV
0.0009	-3.818018	0.732184	-2.795490	LNINV(-1)
0.0010	3.756845	0.377500	1.418209	LNINV(-2)
0.1798	-1.383389	0.012133	-0.016785	LNFDI
0.0003	4.217210	0.178610	0.753236	LNER
0.0002	-4.409073	0.822597	-3.626891	C
7.044666	Mean dependent var		0.932498	R-squared
0.763045	S.D. dependent var		0.911954	Adjusted R-squared
0.084742	Akaike info criterion		0.226415	S.E. of regression
0.454803	Schwarz criterion		1.179067	Sum squared resid
0.205373	Hannan-Quinn criter.		6.686497	Log likelihood
1.868199	Durbin-Watson stat		45.39007	F-statistic
			0.000000	Prob(F-statistic)

المصدر: مخرجات برنامج Eviews12